تراجع كبير في الاستثمارات الأجنبية في الربع الثاني ٢٠١٢م بنسبة ٨٠٪

■ ،،كتب /علي البشيري

سجلت الاستثمارات الأجنبية خلال الربع الثاني من العام الجاري ٢٠١٢م تراجعاً كبيراً وصل إلى ٨٠٪ مقارنة بالفترة المقابلة من العام الماضي ٢٠١١م.

وأظهرت النشرة الفصلية الصادرة عن الهيئة العامة للاستثمار أن الاستثمار الأجنبي انخفض إلى ٣٢٦ مليون ريال مقارنة بمليار و٧١١مليون ريال خلال نفس الفترة.

وبالرغم من سعي الحكومة إلى اجتذاب الاستثمارات العربية والأجنبية من خلال تقديم الحوافز والمزايا والإعفاءات للمشروعات الاستثمارية ،إلا أن المشاكل الأمنية والسياسية والاقتصادية تمثل عائقاً أمام تدفق الاستثمار الأجنبي .

وكانت الاستثمارات الأجنبية قد انخفضت إلى ٩ مليارات و١٢٤ مليون ريال في عام ٢٠١١م مقابل ٤٢ ملياراً و٩٨٥ مليون ريال في عام ٢٠١٠م وبتراجع يبلغ ٣٣ ملياراً و٨٦٦ مليون ريال .

ويعزو خبراء اقتصاد تراجع الاستثمارات الأجنبية بنسبة كبيرة خلال العام الماضي إلى ما شهدته اليمن من احتجاجات مطالبة بالتغيير وما ترافق معها من اضطرابات أمنية وسياسية أدت إلى تخوف رؤوس الأموال الأجنبية من الإقدام على الاستثمار في بلادنا.

غير أن الاستثمارات الأجنبية المسجلة أوائل العام الماضي ٢٠١١م كانت الأكثر ، لكون الاحتجاجات لم تبدأ إلا منذ نهاية فبراير، حيث بلغ حجم رأس المال الاستثماري ٥ مليارات و٤٦١ مليون ريال ، بينما تراجعت في الربع الثاني من نفس العام إلى مليار و٧١١ مليون ريال ،ولم يزد عن ذلك إلا قليلاً في الربع الثالث والذي بلغ إجمالي رأس المال الاستثماري للمشاريع الاستثمارية الأجنبية ملياراً و٨٧١ مليون ريال .

وتتكون الاستثمارات الأجنبية في اليمن من الاستثمارات العربية وغير العربية التي يتم الترخيص لها من قبل الهيئة العامة للاستثمار إلى جانب الاستثمارات الأجنبية النفطية وإنشاء البنوك والمصارف التجارية أو المساهمة في رؤوس أموالها.

إلى ذلك دعا تقرير على ضرورة زيادة نصيب اليمن من الاستثمارات الأجنبية المتدفقة إلى المنطقة .

وشدد على زيادة حجم ونسبة النفقات الاستثمارية في هيكل النفقات العامة للدولة وبالأخص الموجهة نحو البنية التحتية بهدف حفز النمو الاقتصادي وتشجيع القطاع الخاص على الاستثمار في القطاعات الاقتصادية المختلفة.

كما أكد على تطوير وتحسين مستويات الأداء للمؤسسات الداعمة والمؤازرة للقطاع الخاص سواءً المؤسسات الحكومية أو الأطر الخاصة وبما يسهم في تحسن الأداء الاستثماري الخاص .

وقال أنه على رغم أن معطيات الأداء لقطاع الاستثمار مقارنة بحجم الإمكانيات والمزايا الاستثمارية المتاحة في اليمن سواء من حيث الفرص المتاحة أو المميزات الأخرى فأن السنوات القادمة تحتاج إلى وضع رؤية صحيحة ومتميزة لقطاع الاستثمار تعمل على تعزيز دورة المستقبلي وتزيد من مساهمته في الموازين الاقتصادية المختلفة ويتطلب ذلك المزيد من الجهود وبالذات في جانب تطوير مقومات وجوانب البيئة الاستثمارية الملائمة واللازمة لتوسيع المشاركة الاستثمارية للقطاع الخاص .

وكانت حكومة الوفاق الوطني أكدت في برنامجها أنها ستعمل على تشجيع الاستثمار الإجمالي وزيادة مساهمته في الناتج المحلي الإجمالي وضمان بيئة استثمار مواتية تحفز القطاع الخاص للاستثمار وكذا توسيع مشاركة القطاع الخاص في العملية الاقتصادية والتنموية لتحقيق مفهوم الشراكة الكاملة وتطوير آلياته على أساس الشفافية والجدية والمشاركة وبما يمكن القطاع الخاص من تعزيز دوره في التنمية والاستثمار في كافة المجالات وبخاصة في قطاع الإنتاج السلعي ومجالات التنمية البشرية والخدمات الأساسية كالتعليم والصحة والكهرباء والمياه وبما يسهم في جذب رؤوس الأموال اليمنية المهاجرة وتهيئة البيئة المناسبة لجذب الاستثمارات الأجنبية والإسهام الفعال في الحد من البطالة والتخفيف من الفقر.

كما تضمن البرنامج مراجعة القوانين والأنظمة المحفزة للبيئة الاستثمارية واستعادة الثقة لدى المستثمرين المحليين والأجانب بالمناخ الاستثماري في اليمن واستغلال الأهمية الإستراتيجية لمدينة عدن كموقع جغرافي فريد وما لديها من إمكانات اقتصادية طبيعية وبشرية تمكنها من القيام بدورها في التحول الاقتصادي لليمن وتوفير المناخ المناسب للبيئة الاستثمارية في المناطق الحرة (عدن).

وتسعى الحكومة إلى وضع برامج تفصيلية للبدء بتنفيذ برنامج الخطة الاقتصادية لعدن من خلال زيادة حركة الوافدين إلى مطار عدن الدولي وتوسعة رصيف ميناء عدن للحاويات وتنفيذ البنية التحتية للمنطقة الحرة عدن وبناء رصيف جديد للبضائع السائبة وكذا بناء مرسى للسفن الخشبية بالمنطقة الحرة وتنفيذ مشروع الشركة اليمنية للتنمية السياحية والعمل على تحديث خدمات ميناء عدن والترويج للمنطقة الحرة وتشجيع إقامة المشاريع الصناعية والأعمال التجارية والخدمية فيها .

بيع أذون خزانة بقيمة ٧٨ مليار ريال

■ ،،صنعاء / سبأ

تم أمس بمقر البنك المركزي اليمني تحليل عروض شراء أذون الخزانة للمزاد التنافسي رقم ٧٥٨ للآجال الثلاثة ٩١ يوما و١٨٢ يوما و٣٦٤ يوما بقيمة إجمالية بلغت ٧٨ ملياراً و ٢٠ مليون ريال.

وقد بلغت نسبة العائد المرجح للآجال الثلاثة على التوالي ١٣,٢٢,١٦,٢٢,١٧,٢٢على التوالي.

وستفتح مظاريف الطلبات غير التنافسية يوم السبت القادم.

عدن: ضبط ١٣ مخالفة تجارية وتفريغ ٥٦ ألف طن من القمح

■ ،،عدن /سبأ

أحال فرع الهيئة العامة للمواصفات والمقاييس وضبط الجودة ومكتب صحة البيئة بعدن خلال شهر أغسطس الماضي ١٣ مخالفة في بعض المحال التجارية إلى نيابة المخالفات.

وأفادت إحصائية صادرة عن النشاط الرقابي بفرع الهيئة لـ (سبأ) أن المخالفات تمثلت في الغش التجاري تم اكتشافها من قبل فرق فنية ميدانية أثناء نزولها للتفتيش في المحال التجارية عن الجودة الغذائية، ومدى صلاحية المواد فيها، مبينة بأنه تم العثور على بعض المواد والمشروبات منتهية الصلاحية.

ولفتت إلى أنه تم تحرير محاضر بالمخالفات ومضاعفاتها السلبية على صحة المستهلك، مؤكدة أنه سيتم إتلاف المواد المنتهية الصلاحية واتخاذ الإجراءات اللازمة إزاء المخالفين.

من جانب آخر أفرغت في أرصفة المعلا بعدن أمس ٥٦ ألفاً و٧٠٠ طن من القمح الروسي.

وأفادت إحصائية النشاط الملاحي بالميناء لـ (سبأ) أن الشحنة التي أفرغتها إحدى السفن الصينية مخصصة لمصنع الغلال بعدن.

قطاع الزراعة والأسماك يحصل على تمويلات بـ ١٠ مليارات ريال

■ ،،خاص / الثورة

حصل قطاع الزراعة والأسماك على تمويلات مصرفية خلال السبعة الاشهر الماضية من العام الجاري " يناير – يوليو٢٠١٢م " تقترب من ١٠ مليارات ريال .

وبينت نشرة التطورات المصرفية أن قطاع الزراعة والأسماك حصل على ٩ مليارات و ٩٠١ مليون ريال في نهاية يوليو٢٠١٢م مقابل ٨ مليارات و٩٨٥ مليون ريال في يونيو ٢٠١٢م .

وبحسب البيانات الصادرة عن البنك المركزي فقد بلغت التمويلات والسلفيات قصيرة الأجل ٧ مليارات و٥٨٧ مليون ريال مقابل ٦ مليارات و٦٢١ مليون ريال خلال نفس الفترة .

كما بلغت التمويلات متوسطة وطويلة الأجل ١٥٦ مليون ريال مقارنة مع ١٦٠ مليون ريال وبتراجع يبلغ ٤ مليون ريال .

أما استثمارات البنوك الإسلامية في قطاعي الزراعة والأسماك فقد شهدت تراجعا طفيفا ، حيث انخفضت إلى مليارين و١٥٧ مليون ريال مقابل مليارين و٢٠٤ ملايين ريال .

افتتاح ووضع حجر الأساس لـ٢٨ مشروعاً في قطاع البريد بتكلفة تتجاوز ٧٥٣ مليون ريال

■ صنعاء/سبأ

قال وزير الاتصالات وتقنية المعلومات الدكتور أحمد عبيد بن دغر " إن قطاع البريد سيشهد خلال الأيام القادمة افتتاح ووضع حجر الأساس لعدد ٢٨ مشروعاً بتكلفة إجمالية تبلغ ٧٥٣ مليوناً و٨٢٨ الف ريال وذلك إحتفاء باليوبيل الذهبي لثورة السادس والعشرين من سبتمبر الخالدة.

وأوضح الوزير لوكالة الأنباء اليمنية (سبأ) أنه سيتم افتتاح ١٣ مشروعاً بتكلفة إجمالية تبلغ ٥٠٢ مليون و٦٦٢ الف ريال في حين سيتم وضع حجر الأساس لـ ١٥ مشروعا بتكلفة ٢٥١ مليوناً و١٦٦ الف ريال.

وأشار وزير الإتصالات إلى ان المشاريع التي سيتم افتتاحها تتوزع على محافظات حضرموت، الحديدة، شبوة، عمران، مارب، تعز، أمانة العاصمة فيما تتوزع المشاريع التي سيتم وضع حجر الأساس لها على محافظات حضرموت، الحديدة، ذمار، عمران،أبين، إب، عدن،شبوة.

ولفت إلى أن الوزارة خصصت ضمن تكلفة المشاريع التي سيتم وضع حجر الأساس لها مبلغ ٩٠ مليون ريال توزع على كافة المحافظات بهدف إعادة تأهيل المباني القائمة الغير مؤهلة.

وأكد بن دغر أهمية المشاريع التي سيتم افتتاحها في تلبية احتياجات قطاع البريد من المشاريع التحديثية والتطويرية وتحقيق نقلة متميزة ونوعية له.

منوها بأن قطاع البريد ومع استكمال تنفيذ البرنامج الاستثماري للعام ٢٠١٢م سيشكل رقماً مهماً على مستوى المنطقة.

٢,٦ مليار ريال إيرادات الزكاة في الربع الثاني ٢٠١٢م

■ ،،خاص/الثورة

بلغ إجمالي إيرادات الزكاة خلال الربع الثاني من العام الجاري ٢٠١٢م نحو مليارين و٦٥٢ مليون ريال مقارنة بالربط المستهدف لنفس الفترة والبالغ ٣ مليارات و٧٥٩ مليون ريال.

وكشفت إحصائية مالية الحكومة أن الإيرادات الزكوية سجلت تراجعا بنحو مليار و١٠٧ ملايين ريال مقارنة بالربط المستهدف.

وكانت دراسة قد أشارت إلى أن ضعف دور الزكاة له أسباباً أهمها ضعف التدين والتمثل في ضعف الالتزام بأحكام الدين وأخلاقه وآدابه وضعف الفهم والوعي لدى من تجب عليه الزكاة وتجب له بالإضافة إلى ضعف أداء الدولة خاصة في إيصالها إلى مستحقيها وضعف دور العلماء بتفقيه الناس ومزاحمة الضرائب والركون عليها.

وأكدت الدراسة أن الزكاة تؤدي دوراً اقتصاديا هاماً قد لا يظهر لكثيرين، ذلك أنه لا يظهر بصورة مباشرة، فليس هناك مصرف منها للإنتاج أو الاستهلاك اللذين هما عماد الاقتصاد سواء كان عاماً أو إسلامياً.

صرف مستحقات الرعاية الاجتماعية للحالات الجديدة في عدن

■ عدن/سبأ

تبدأ السبت بمحافظة عدن صرف مستحقات الحالات الجديدة التي اعتمدها صندوق الرعاية الاجتماعية للفئات المستحقة للإعانات المالية الجديدة لسبعة الاف و١٠٨ حالات .

وأوضح مدير عام صندوق الرعاية الاجتماعية بعدن مهدي باطويل لوكالة الانباء اليمنية (سبأ) ان المبلغ الذي تم تحويله الى بنك الامل وبريد منطقة عدن والمكاتب التابعة له في مديريات المحافظة يبلغ ٣٦٠ مليوناً و٧٦٦ الف ريال.. مبينا بأن هذا المبلغ هو ما تم تخصيصه للصرف للربع الثاني والثالث والرابع من العام المنصرم ٢٠١١م ، بالإضافة الى الربع الاول والثاني من العام الجاري ٢٠١٢م .

ودعا باطويل المستفيدين الجدد من هذه الاعانات التوجه الى المكاتب البريدية في مديريات الشيخ عثمان وخور مكسر والتواهي وصيرة والمعلا وبنك الامل لاستلام مستحقاتهم بكل يسر وسهولة.

استعدادات بصعدة لإقامة المهرجان الثالث للرمان ٢٠١٢م

■ صعدة/سبأ

اطلعت قيادة السلطة المحلية بمحافظة صعدة أمس على الاستعدادات الجارية بالصالة الرياضية وبيت الشباب لإقامة فعاليات المهرجان الثالث للرمان ٢٠١٢م والذي سينظم في الثاني من شهر اكتوبر .

ونوهت قيادة السلطة المحلية بالمحافظة بما تم تنفيذه وانجازه من اعمال من قبل المنظمين والمشرفين على المهرجان كتقليد سنوي يتيح للناس الاطلاع على ما تتميز به المحافظة من مناخ وتضاريس ومقومات طبيعية متعددة تخدم وفرة الإنتاج الزراعي فيها وجودتها وخاصة الرمان .

وحثت قيادة السلطة المحلية بصعدة القائمين على المهرجان على تهيئة كل الأجواء بما يضمن إنجاح فعاليات المهرجان.

مشددة على أهمية التنسيق والتعاون بين اللجان الفرعية والتواصل مع الجهات الرسمية والشعبية للاسهام في فعاليات المهرجان .

ودعت الجمعيات التعاونية الزراعية والمزارعين إلى العمل على إبراز وجه صعدة الزراعي من خلال المهرجان الثالث للرمان ٢٠١٢م.

مؤكدة على أهميته في عكس واقع صعدة الاستثماري والزراعي ووجهها الحضاري ، وأبدت استعدادها لدعم كل الجهود الهادفة إلى إنجاح المهرجان .

هذا وقد قدم مدير مكتب الزراعة بالمحافظة المهندس عبدالرقيب الفار شرحاً تفصيلياً حول الأعمال التي تم انجازها والجهود التي يبذلها مسؤولو اللجان الفرعية في إطار الإعداد والتنظيم الجيد لمختلف فعاليات وانشطة المهرجان .

وأكد أهمية دور الجهات الرسمية والشعبية في دعم برنامج المهرجان بالمشاريع الفاعلة والإيجابية في التسويق والتوعية الزراعية .. مشيرا إلى الصعوبات والمعوقات التي تواجه اللجان الفرعية في هذا الجانب.

كيفية إدارة البرامج التنموية في اليمن (١-٢)

نظرة مستقبلية لما بعد مؤتمر المانحين بمدينة الرياض ٢٠١٢م

د.موسى عبدربه علاية*

■ ،، انحصر مضمون مؤتمر الرياض للمانحين بشأن اليمن بصورة رئيسية، في توسيع قاعدة العمل من أجل دعم العملية التنموية في اليمن وضمان تعاون جميع المانحين، بما يجعل منها عملية دعم مستدامة، على قاعدة المراجعة الشفافة لكل التعهدات، وما تم الاتفاق عليه في مؤتمرات المانحين للأعوام السابقة، ولتطوير آلية التعاون وأداء العمل خلال المرحلة القادمة وتجاوز الصعوبات وسلبيات المرحلة السابقة. وما خُصص لليمن في هذا المؤتمر يتجاوز ٦,٤ بليون دولار عبارة عن معونات ومنح وهبات من الهيئات والمنظمات الإقليمية والدولية ومن الدول الشقيقة والصديقة.

ولنا أن نتساءل، ربما من الناحية العملية البحتة: لماذا لم تحقق المساعدات الخارجية الإنمائية في اليمن، إصلاحات ملموسةً في مختلف مؤسساتً ووحدات القطاع العام، خلال المرحلة المنصرمة؟ في الخطاب الراهن لإدارة التنمية، تتراوح العوامل المتوقعة لعدم فاعلية المشاريع الإنمائية الخارجية ما بين ضعف السياسات والمؤسسات في البلدان المتلقية للمساعدات، والمشاكل داخل الدول والمنظمات المانحة ذاتها. ومن الأسباب المحتملة لانخفاض مستوى فاعلية المساعدات الخارجية، ضعف أداء الإطراف المانحة (الثنائية أو المتعددة)، الناتج عن عدم الإدراك الكامل لطبيعة وخصائص البيئة المحلية التي يحدثون التغيير فيها. بالإضافة لضعف أداء الأجهزة البيروقراطية والسياسات في البلدان المستهدفة، فبرامج المساعدات الإنمائية الخارجية لا يمكن أن تحقق فاعلية إلا إذا كانت البلدان الممنوحة تتمتع بقوة وسيادة القانون، وكذا لابد أن تكون على درجة عالية من القدرات المؤسسية والمساءلة. كما تعتمد أيضاً على نوعية النظام السياسي ومدى تواجد الحكم الرشيد المتغير فذلك يُعد مؤثراً كبيراً في فعالية برامج ومشاريع المساعدات المختلفة.

ولاكتشاف أوجه القصور والانحرافات في أداء الجهات المانحة العاملة في سياق اليمن ولتقديم الحلول، كان لابد من إثارة التساؤلات الآتية: هل الجهات المانحة العاملة في اليمن قادرة على فهم البيئة المحلية اليمنية وعليه يتم التعامل معها بكفاءة وفاعلية عند تخصيص وتنفيذ المشاريع الإنمائية المختلفة ؟، ما هي آلية التعاون المناسبة خلال المرحلة القادمة لتجاوز صعوبات وسلبيات المرحلة السابقة لمؤتمر الرياض ٢٠١٢م؟، وهل يمكن القول أن آلية التعاون المناسبة خلال المرحلة القادمة، مرتكزة بشكل أساسي على دور محلي وعربي فاعل في تخطيط وتنفيذ البرامج التنموية المختلفة، نظراً للمعرفة في البيئة المحلية لليمن من قبل دول الجوار العربي أكثر من الجهات الدولية الأخرى ؟، بمعنى آخر، هل يمكن القول أن الجهود الدولية الجاري الحشد لها في الوقت الراهن والرامية إلى إعادة الاستقرار وتحقيق التنمية المتوازنة في اليمن ،لابد أن يتم التخطيط لها وتنفيذها عن طريق قنوات وخبرات محلية وعربية؟.

دور الخبراء الأجانب في إدارة التدخلات التنموية الخارجية

ثمة عدد من البرامج التنموية توضح أن الخبراء والعاملين الأجانب في الجهات المانحة سواءً الثنائية أو متعددة الإطراف لم تأخذوا بعين الاعتبار جميع العوامل التي قد تكون لها آثار غير متوقعة عند توجيه وتصميم مشاريع المعونات الخارجية الهادفة لإصلاح القطاع العام في اليمن، على اعتبار أنها لم تكن مستوحاة من الحاجات الأساسية والفعلية للمجتمع، ولم تستند على أساس المعرفة والحقائق الاقتصادية والاجتماعية الواقعية للمجتمع اليمني وبالتالي لم تحقق فاعليتها.

وهذا لا يعني أن هؤلاء الخبراء والعاملين لا يمتلكون الكفاءة والخبرة العلمية، فأكثرهم على مستوى عالٍ من الذكاء، ولهم باع طويل في العمل مع العديد من المنظمات والدول المانحة في العديد من البلدان. بل القضية تكمن في قلة المعرفة لديهم حول البيئة الاجتماعية والثقافية، والسياسية ، والإدارية، وبالتالي لا يكون لديهم فهم واقعي فعال للاحتياجات والمشاكل الفعلية وذات الأولوية، في البلدان التي يعملون فيها. في الحقيقة هذه المشكلة المعقدة ناتجة عن مجموعة واسعة من العوامل، فمن الممكن والمجدي أن نفرز بعض العوامل التي يبدو أنها الأكثر تأثيراً وبروزاً في هذا السياق.

فالمساعدة التي تقدم لإحداث تغيير سلوكي أو مؤسسي في بيئات أجنبية، لا بد أن يكون فريق إدارتها على دراية عميقة بخصائص وتعقيدات هذه البيئة، و نادراً ما تكون هذه الخاصية موجودة لدى المسئولين أو الخبراء الذين يديرون مشاريع المساعدات الخارجية في ظل سياسات التوظيف المنتهجة من قبل بعض وكالات المساعدات الإنمائية : تحت ذريعة البلدان المستهدفة تفتقر إلى المهنيين المتعلّمين لإدارة برامج التنمية بفاعلية، عادةً ما يتم الاعتماد على خبرات أجنبية ذات خلفيات ثقافية وسياسية وإدارية مختلفة لتأدية هذه المهمة، الذين هم في الأصل لا يتحدثون اللغات المحلية للبلدان التي يعملون فيها. والنتيجة هي صعوبة تأقلمهم واندماجهم مع المجتمعات المحلية، فمن الطبيعي أن تجد معظمهم يقضون أوقاتهم في مكاتبهم وليس في الميدان حيث يتم تنفيذ مشاريعهم ،وهو الأمر الذي يؤدي إلى تقليل فرص تطوير مداركهم ومعارفهم حول الخصائص المحلية للمجتمعات المستهدفة، وفي الوقت ذاته له تأثير سلبي على مستوى فاعلية المشاريع المختلفة نتيجة لعدم وجود الإشراف المباشر والفعال من قبلهم أثناء عملية التنفيذ.

وإن افترضنا أن مشكلة التأقلم والاندماج مع البيئة المحلية بكل مكوناتها قد تتلاشى مع مرور الوقت ، إلا أننا نكون أمام مشكلة أخرى وهي سياسية التنقلات السريعة المُعتمدة من قبل الجهات المانحة للمدراء والخبراء العاملين لديها بين العديد من الدول المتلقية للمعونات، فليس من المستغرب أن نجد بعض المشاريع قد تدار بعدد ثلاثة إلى أربعة أشخاص خلال فترة لا تتجاوز ثلاث سنوات.

هذا الوضع في المعرفة المحلية لدى الخبراء والمدراء الأجانب ونتجت عنه عواقب سلبية على كل من المانحين والمتلقين، وخصوصاً أن توجهات الخبراء والمدراء الأجانب، عند تصميم وإدارة المشاريع الإنمائية أصبحت بسهولة منحازة إلى خبراتهم الخاصة من بلدانهم الأصلية، أو قد تكون مستقاة من البلدان المتلقية للمساعدات التي عملوا بها سابقاً. علاوة على ذلك، فإن العديد منهم لم يطلع على مجموعة متنوعة من المناهج التنموية المختلفة التي يجب أن تُستخدم في بلدان غير بلدانهم، وفي بعض الأحيان يعمدون على تقديم المناهج والنماذج التنموية المثالية التي قد لا تعمل في بلدانهم أصلا، نتيجة لعدم وجود المعرفة الواسعة لديهم، وعدم منحهم الوقت الكافي للتعرف على البيئة المحلية، والفهم الحقيقي للاحتياجات الفعلية والمشاكل في المجتمعات المحلية المتلقية للمساعدات الأجنبية. مما لا شك فيه أن التعلم من أخطاء الماضي قد يؤدي إلى تغييرات في أولويات الجهات المانحة في تصميم مشاريعها وسياساتها والطريقة التي يعملون بها في المستقبل، ولكن من دون هذا التعلّم الجاد، فإن الكثير من الأساليب الخاطئة قد تستمر لوقت طويل، وبالتالي سنجد معظم الجهود المستقبلية الهادفة لتطوير المجتمعات النامية قد لا تحقق أهدافها..

* باحث في التنمية الدولية- جامعة لايدن - هولندا وجامعة صنعاء -اليمن
elayahmaa@fsw.leidenuniv.nl

العيد الخمسون لثورة سبتمبر الخالدة ..
اليمن الجديد يعني بناء مؤسسة دفاعية حديثة مقتدرة.